

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/HRC/WG.6/2/LKA/2
8 April 2008ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية

جنيف، ٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨

تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥ (ب)
من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥

سري لانكا*

هذا التقرير هو تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، بما في ذلك الملاحظات والتعليقات المقدمة من الدولة المعنية، وفي غير ذلك من الوثائق الرسمية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بخلاف ما يرد منها في التقارير العلنية الصادرة عن المفوضية. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. وقد ذُكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير. وبالنظر إلى كون وتيرة الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات، فإن معظم الوثائق المستخدمة كمراجع تحمل تاريخاً يلي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي حال عدم وجود معلومات حديثة، أُخذت في الاعتبار أيضاً آخر التقارير والوثائق المتاحة إن كانت لا تزال صالحة. ولما كان هذا التقرير لا يجمع سوى المعلومات الواردة في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، فإن الافتقار إلى معلومات عن مسائل محددة أو إلى التركيز على هذه المسائل قد يُعزى إلى عدم التصديق على معاهدة ما و/أو إلى المستوى المنخفض للتفاعل أو التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

* لم يتم محررو الأمم المتحدة، قبل تقديم هذه الوثيقة إلى الترجمة التحريرية، بالتحقق من صحة المعلومات والمراجع الواردة فيها.

أولاً - المعلومات الأساسية والإطار

ألف - نطاق الالتزامات الدولية^(١)

المعاهدات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان ^(٢)	تاريخ التصديق أو الانضمام أو الخلافة	الإعلانات/التحفظات	الاعتراف بالاختصاصات المحددة لهيئات المعاهدات
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	١٨ شباط/فبراير/١٩٨٢	لا يوجد	شكاوى الأفراد (المادة ١٤): لا
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١١ حزيران/يونيه ١٩٨٠	لا يوجد	-
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	١١ حزيران/يونيه ١٩٨٠	لا يوجد	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٤١): نعم
البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	نعم (المادة ١)	-
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١	لا يوجد	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢	لا يوجد	إجراءات التحقيق (المادتان ٨ و ٩): لا
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	٣ شباط/فبراير ١٩٩٤	لا يوجد	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٢١): لا شكاوى الأفراد (المادة ٢٢): لا إجراءات التحقيق (المادة ٢٠): لا
اتفاقية حقوق الطفل	١٢ تموز/يوليه ١٩٩١	-	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة	٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠	نعم (المادة ٣، الفقرة ٢)	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية	٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦	لا يوجد	-
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	١١ آذار/مارس ١٩٩٦	نعم (المادة ٨، الفقرة ٢، والمواد ٢٩ و ٤٩ و ٥٤)	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٧٦): لا شكاوى الأفراد (المادة ٧٧): لا
المعاهدات الأساسية التي ليست سرية لانكنا طرفاً فيها: البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (توقيع فقط، عام ٢٠٠٧)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.			
صكوك دولية رئيسية أخرى ذات صلة	التصديق أو الانضمام أو الخلافة		
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها	نعم		
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	لا		
بروتوكول باليرمو ^(٣)	لا		
اللاجئون وعدم الجنسية ^(٤)	لا		
اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية ^(٥)	نعم، باستثناء البروتوكولات الإضافية الثلاثة		
الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية ^(٦)	نعم		
اتفاقية اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) لمكافحة التمييز في مجال التعليم	نعم		

١- أوصى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، على التوالي، بأن تصدق سري لانكا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة^(٧) وعلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية^(٨). كما أوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب بأن تصدر الدولة إعلانات بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٩) والمادتين ٢١ و ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة^(١٠). وحسب ما أفادت به المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، فُرضت حالة طوارئ في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وكانت تجدد كل شهر^(١١). وفي عام ٢٠٠٦، أكد المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، استمرار انطباق قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، وهو ما أكدته من جديد المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨^(١٢)^(١٣). ولاحظ المقرر الخاص كذلك أن حركة نمور تحرير تاميل إيلا، أخذت على عاتقها رسمياً التزامات بموجب اتفاقيات جنيف وأن فصيل كارونا طرف في النزاع بالمعنى المقصود في القانون الإنساني^(١٤).

باء - الإطار الدستوري والتشريعي

٢- أحاطت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان علماً في عام ٢٠٠٣ بالإصلاح الدستوري المقترح، لكنها ظلت قلقة لأن النظام القانوني المحلي لا يتضمن أحكاماً ناظمة لجميع الحقوق الموضوعية الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٥). وتعهدت سري لانكا في عام ٢٠٠٦ بأن تضع شرعة لحقوق الإنسان^(١٦). وحسبما أشارت إليه المفوضة السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٧، شككت المحكمة العليا في تطبيق المعاهدات في القانون المحلي، ولم يتناول القانون المقترح الصادر عن الحكومة المسائل إلا بشكل جزئي ويخشى أن يزيد ذلك من التباس وضع مختلف الحقوق في القانون الوطني^(١٧). ومع أن المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، قد أعرب عن تقديره لسن قانون التعذيب رقم ٢٢ (١٩٩٤)^(١٨)، فإنه لاحظ أن تعريف التعذيب لا يتضمن "المعاناة" بشكل صريح^(١٩). وأشارت التقييمات القطرية الموحدة التي أجريت في عام ٢٠٠٦ إلى سن قانون في عام ٢٠٠٥ بشأن منع العنف المتزلي^(٢٠).

جيم - الهيكل المؤسسي والحقوق إنساني

٣- رحبت لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في سري لانكا^(٢١). وفي عام ٢٠٠٧، طلبت لجنة مناهضة التعذيب توضيحاً فيما يتعلق باستقلالية ونزاهة المفوضين بعد تعيينهم من قبل الرئيس^(٢٢). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، جرى خفض^(٢٣) اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" إلى الفئة "باء"^(٢٤)، وهو ما أشار إليه المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب على أنه من المستحقات التي تدعو إلى الأسف^(٢٥). ورحبت لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب بتشكيل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان^(٢٦). وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن تشجيعها لإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة^(٢٧). وأشار المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب إلى التشكيك في مشروعية ومصداقية مفوضية الشرطة الوطنية^(٢٨) بسبب التعيينات الرئاسية للمفوضين^(٢٩). وأوصت لجنة مناهضة التعذيب، في جملة أمور، بإنشاء مديريات لحقوق الإنسان داخل صفوف القوات المسلحة وقوات الشرطة^(٣٠). وأشاد الأمين العام بإنشاء فرقة عمل متعددة الاختصاصات معنية بالأطفال والتراعات المسلحة^(٣١).

دال - التدابير السياسية

٤- رحبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بجملة أمور منها اعتماد طائفة من السياسات والبرامج المعنية بالمرأة^(٣٢). وأوصت لجنة حقوق الطفل بوضع خطة عمل وطنية بشأن استغلال الأطفال جنسياً لأغراض تجارية^(٣٣). وقدمت منظمة اليونيسيف أيضاً معلومات عن خطة العمل الوطنية لأطفال سري لانكا للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨^(٣٤). وفي عام ٢٠٠٦، قدمت سري لانكا معلومات متعلقة بالتدابير التي اتخذت للتثقيف في مجال حقوق الإنسان^(٣٥).

ثانياً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

١- التعاون مع هيئات المعاهدات

هيئة المعاهدة ^(٣٦)	آخر تقرير قدم ونظر فيه	آخر ملاحظات ختامية	رد المتابعة	حالة الإبلاغ
لجنة القضاء على التمييز العنصري	٢٠٠٠	آب/أغسطس ٢٠٠١	-	تأخر تقديم التقارير من العاشر إلى الثالث عشر منذ الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ و٢٠٠٧ على التوالي
لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٩٩٦	نيسان/أبريل ١٩٩٨	-	تأخر تقديم التقارير الثاني والثالث والرابع منذ الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ على التوالي
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	٢٠٠٢	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و٢٠٠٧	تأخر تقديم التقرير الخامس منذ عام ٢٠٠٧
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	١٩٩٩	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢	-	تأخر تقديم التقارير الخامس والسادس والسابع منذ الأعوام ١٩٩٨ و٢٠٠٢ و٢٠٠٦ على التوالي. ويحل موعد تقديم التقرير الثامن في عام ٢٠١٠
لجنة مناهضة التعذيب	٢٠٠٤	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	تأخر تقديم التقريرين الثالث والرابع منذ عام ٢٠٠٧
لجنة حقوق الطفل	٢٠٠٠	حزيران/يونيه ٢٠٠٣	-	يحل موعد تقديم التقريرين الثالث والرابع في عام ٢٠٠٨
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة	-	-	-	تأخر تقديم التقرير الأولي منذ عام ٢٠٠٤
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية	-	-	-	يحل موعد تقديم التقرير الأولي في عام ٢٠٠٨
اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين	-	-	-	تأخر تقديم التقرير الأولي منذ عام ٢٠٠٤

٥- وقد أجرت لجنة مناهضة التعذيب تحقيقات، بموجب المادة ٢٠، في الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢ وأدرجت موجزاً للنتائج التي خلصت إليها في تقريرها السنوي الصادر في عام ٢٠٠٢^(٣٧).

٢- التعاون مع الإجراءات الخاصة

وُجّهت دعوة دائمة	لا
آخر الزيارات أو التقارير المتعلقة بآخر البعثات	المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (٢٤) آب/أغسطس - ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ^(٣٨) . والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (٢٥-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) ^(٣٩) . والمقرر الخاص المعني المعنية بحرية الدين أو المعتقد (٢-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥) ^(٤٠) ؛ والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) ^(٤١) ؛ والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب (١-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧) ^(٤٢) . وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً (١٤-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) ^(٤٣) .
الزيارات الموافقة عليها من حيث المبدأ	المقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية الرأي والتعبير.
الزيارات التي تُطلب إجراؤها ولم يوافق عليها بعد	المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين. والخير المستقل المعني بقضايا الأقليات (قدم طلب الزيارة في عام ٢٠٠٧). والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (قدم طلب الزيارة في عام ٢٠٠٦، وجرى متابعته في عام ٢٠٠٧).
التيسير/التعاون أثناء البعثات	شكرت المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد السلطات على ما أبدته من تعاون معها على الرغم من استمرار الظروف الصعبة المتعلقة بفترة ما بعد كارثة التسونامي ^(٤٤) . وأشار المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً إلى أن سري لانكا ظلت على موقفها المنفتح والبناء تجاه زيارته ولم تفرض أي قيود على دخوله إلى جميع الأماكن ومقابلته لجميع الأشخاص. بمن فيهم ممثلون لحركة نمور تحرير تاميل إيلاام ^(٤٥) . ومع أن المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب أعرب عن تقديره لاحترام الاختصاصات التي تنطوي عليها زيارته ^(٤٦) ، فإنه سلط الضوء على أن الحكومة رفضت، قبل بدء الزيارة، السماح له بالسفر إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة نمور تحرير تاميل إيلاام ^(٤٧) ، وأنها لم تمنحه رسالة تصريح بزيارة أي منشأة من منشآت القوات المسلحة ^(٤٨) ، وأن الظروف المتاحة لتقصي الحقائق بنوع من الاستقلالية لم تكن مسهّلة بسبب حالات جرى فيها إخفاء المحتجزين أو نقلهم بعيداً قبل وصوله بفترة قصيرة ^(٤٩) . وقال إنه يسرّه أن يقول إن الحكومة قد أشارت بالفعل إلى أنها ستعين فرقة عمل رفيعة المستوى لدراسة توصياته ^(٥٠) . وأعرب ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً عن تقديره للتعاون والدعم الذي تلقاه أثناء قيامه بمهمته وأسف لأنه لم يتمكن من زيارة كيلينوششي لكي يناقش مع حركة نمور تحرير تاميل إيلاام شواغل إنسانية وأخرى متعلقة بالحماية ^(٥١) .
متابعة الزيارات	لا يوجد
الردود على رسائل الادعاء والنداءات العاجلة	في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أرسل ما مجموعه ٩٤ بلاغاً إلى سري لانكا. وإضافة إلى البلاغات المرسلّة فيما يخص فئات معينة (على سبيل المثال وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية)، شملت هذه البلاغات ٢٠٨ أفراد منهم ١٤ امرأة. وخلال الفترة نفسها، ردت سري لانكا على ٤٥ بلاغاً وهو ما يمثل ردوداً على ما نسبته ٤٨ في المائة من البلاغات المرسلّة. وخلال الفترة نفسها أيضاً، أرسلت ثلاثة بلاغات إلى حركة نمور تحرير تاميل إيلاام. ولم ترد أي ردود.
الردود على الاستبيانات المتعلقة بمسائل مواضيعية ^(٥٢)	لم ترد سري لانكا في المواعيد المحددة على أي استبيان من أصل ١٢ استبياناً أرسلها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ^(٥٣) في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٣- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

٦- قامت المفوضية السامية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بزيارة رسمية إلى سري لانكا. وأكدت في معرض حوارها مع الحكومة الحاجة الملحة إلى تقديم تقارير عامة مستقلة عن حالة حقوق الإنسان واستعداد مفوضيتها لتقديم المساعدة في هذا الخصوص^(٥٤). ويعمل مستشار أقدم لحقوق الإنسان مع فريق الأمم المتحدة القطري منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ويقدم المشورة والدعم للمنسق المقيم ولوكالات الأمم المتحدة. وللتصدي لحالة حقوق الإنسان الآخذة في التدهور منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، استطلعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان السبل الكفيلة بتعزيز وجودها في هذا البلد. ومع أن الحكومة لم تؤيد وجود مكتب مستقل للمفوضية السامية، فإن إنشاء وزارة جديدة لحقوق الإنسان وإدارة الكوارث في عام ٢٠٠٦ قد أتاح فرصاً جديدة لزيادة الانخراط في العمل مع الحكومة^(٥٥). وفي عام ٢٠٠٧، قدمت سري لانكا مساهمات إلى صندوق التبرعات للتعاون التقني.

باء - تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، مع مراعاة أحكام القانون الإنساني الدولي السارية

١- المساواة وعدم التمييز

٧- في عام ٢٠٠٣، أشادت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالتشريعات التي وضعت لتحسين ظروف المرأة، لكنها أعربت عن قلقها إزاء جوانب معينة في قوانين الأحوال الشخصية تنطوي على تمييز ضد المرأة^(٥٦). وفي عام ٢٠٠٧، أشارت لجنة خبراء تابعة لمنظمة العمل الدولية إلى عدم توافر حكم عام يحمي من التمييز في مجال الاستخدام والمهنة في القطاع الخاص^(٥٧) ولاحظت إعداد مشروع قانون بشأن حقوق المرأة^(٥٨). وأرسلت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة بلاغاً في عام ٢٠٠٧ يتعلق بمعلومات تفيد باقتراح لائحة من شأنها منع الأمهات اللواتي لديهن أطفال دون سن الخامسة من الهجرة للعمل^(٥٩).

٨- وفي عام ١٩٩٨، أبدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أسفها لأن الحوار الذي أجرته مع الدولة فيما يخص الأسباب الجذرية للتزاع المسلح لم يصل إلى نتائج قاطعة ولأن مسألة التمييز فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبعض المجموعات الإثنية ما زالت تمثل القضية الأساسية في التزاع المسلح^(٦٠). وفي عام ٢٠٠٣، أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء استمرار التمييز الاجتماعي ضد الفئات الضعيفة من الأطفال^(٦١). وفي عام ٢٠٠١، أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري أيضاً عن قلقها، كما أبرزته أيضاً مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين^(٦٢)، لعدم منح الجنسية لعدد كبير من التاميل الهنود وخلفهم، ولأن كثيرين لا يزالون عديمي الجنسية ولما ذكر من تمييز ضد التاميل الذين لا يحملون جنسية سري لانكا وهم لا يتمتعون بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالكامل^(٦٣). وفي عام ٢٠٠٥، أشارت لجنة خبراء تابعة لمنظمة العمل الدولية إلى أن الدستور ينص على الحماية من التمييز ضد المواطنين دون غيرهم^(٦٤). وفي عام ٢٠٠٧، رحبت لجنة تابعة لمنظمة العمل الدولية بتجنيس التاميل الهنود بموجب قانون منح الجنسية للمتحدثين من أصل هندي^(٦٥).

٢- حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

٩- لاحظ المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً أن النزاع ينطوي على الاستهداف المتعمد للمقاتلين والمدنيين على حد سواء^(٦٦). وفيما يتعلق بعمليات القتل السياسي المتصل بالنزاع، فقد أكد المقرر الخاص أن كثيرين من الأشخاص، ولا سيما المدنيون من المسلمين والتاميل، رغم تعذر تحديد عددهم بدقة^(٦٧)، يتعرضون لتهديد حقيقي بالموت لممارستهم حريات التعبير والتنقل وتكوين الجمعيات والمشاركة في الشؤون العامة^(٦٨) أو لعدم دعمهم لفصيل أو لآخر من الفصائل المحاربة للحكومة؛ أو لأغراض انتقامية؛ أو لأنهم يعتبرون من المتعاطفين^(٦٩). وذكر كذلك أن عمليات القتل تمثل أضراراً لاستخدام الشرطة لأساليب التعذيب على نطاق واسع ولإخفاق في كبح جماح الاعتداءات التي يرتكبها الأفراد العسكريون أو يتغاضون عنها أو الأنشطة التي تمارسها مختلف الجماعات المسلحة بصورة منهجية ولا سيما حركة نمور تحرير تاميل إيلام والرامية إلى قتل التاميل الذي يرفضون تقديم الدعم للحركة، وافتعال عمليات انتقامية عسكرية^(٧٠). وأرسل المقرر الخاص المعني بحرية التعبير والمثثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بلاغات تتضمن ادعاءات تتعلق بحالات قتل واعتداء وتهديد ومضايقة تعرض لها الصحفيون^(٧١) والبرلمانيون وأعضاء في أحزاب سياسية^(٧٢) ومدافعون عن حقوق الإنسان^(٧٣) وأفراد قدموا شكاوى متعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان^(٧٤). وحيثما ردت الحكومة، فإنها قدمت معلومات عن التحقيقات التي أعقبت ذلك^(٧٥). ووجه المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً خطاباً إلى حركة نمور تحرير تاميل إيلام بشأن الإبلاغ عن عمليات اغتيال أعضاء أو مؤيدي أحزاب أخرى للتاميل أو تشكيلات شبه عسكرية ومسؤولين سياسيين وأشخاص يدخلون في مواجهات مع الحركة، يدعى أن الحركة مسؤولة عنها منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز النفاذ^(٧٦).

١٠- وأعرب المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً عن انزعاجه لتورط الشرطة في إعدامات بإجراءات موجزة، فذكر أن الشرطة، حسبما قيل، قامت في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بإطلاق النار على ما لا يقل عن ٢٢ شخصاً يُشبهه بارتكابهم جرائم وذلك بعد قيامها باحتجازهم^(٧٧). وأشار إلى أن التعذيب يمثل السبب الرئيسي الآخر لحالات الموت في سجون الشرطة^(٧٨) وأن الغالبية العظمى من حالات الموت رهن الاحتجاز لم تحدث على أيدي أفراد شريرين من الشرطة وإنما على أيدي ضباط عاديين يشاركون في ممارسة اعتادوا عليها^(٧٩). وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها لاستمرار ورود ادعاءات تتعلق بالعنف والإيذاء الجنسيين في السجن^(٨٠).

١١- كما وأشار المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً إلى ما يُزعم من تهديدات بالقتل والخوف من خطر وقوع إعدامات وشيكة بإجراءات موجزة في الحالات التي يشهد فيها أحد ما ضد قوات الأمن^(٨١) أو يقدم شكاوى ضد أفراد الشرطة^(٨٢). وحيثما ردت الحكومة، فإنها قدمت معلومات فيما يتعلق بالإجراءات^(٨٣). كما أن ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً قد أعرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عن قلقه إزاء حالات التهديد والاختطاف والقتل التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني وإزاء بطء استجابة سلطات الشرطة في بعض الحالات^(٨٤). وفي عام ٢٠٠٦، أرسل كل من المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً والمثثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن

حقوق الإنسان، رسالة إلى حركة نمور تحرير تاميل إيلاام فيما يتعلق بتهديدات القتل الموجهة ضد نائب رئيس جامعة جافينا وأسرته، قيل إنها صادرة عن أفراد يحتمل أن تكون لهم علاقة بالحركة^(٨٥).

١٢ - وفي عام ٢٠٠٦، أبلغت سري لانكا لجنة مناهضة التعذيب، في التعليقات التي أبدتها على سبيل المتابعة، بأن الرئيس عيّن لجنّتين واحدة للتحقيق في حالات الاختفاء المزعومة وأخرى للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان^(٨٦). وطلبت لجنة مناهضة التعذيب، في ردها، توضيحات تتعلق بجملة أمور منها المواضيع التي تُحقق فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦^(٨٧). وأشار الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى وجود ٥١٦ ٥ حالة قيد الاستعراض بانتظار أن يبت فيها^(٨٨). وذكر أنه يشعر بقلق بالغ إزاء زيادة حالات الاختفاء القسري المبلغ عنها في الآونة الأخيرة والتي يبدو أنها تتم عن نمط من حالات الاختفاء منتشر على نطاق واسع^(٨٩).

١٣ - وقال المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب إنه يجد ما يشجعه في أن عقوبة الإعدام لم تُفرض منذ أكثر من ثلاثة عقود^(٩٠)، لكنه لاحظ أن المحاكم لا تزال تصدر أحكاماً بالإعدام، مما يؤدي إلى وجود أعداد كبيرة من السجناء الذين يعيشون في ظل الشروط الصارمة الخاصة بالمحكوم عليهم بالإعدام^(٩١).

١٤ - وفي عام ٢٠٠٥، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها إزاء الادعاءات الموثقة التي تشير إلى انتشار حالات التعذيب وإساءة المعاملة، وبصورة رئيسية الحالات التي تتسبب فيها قوات الشرطة^(٩٢). وفي عام ٢٠٠٧، ذكر المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب أن هناك دلالة واضحة على أن التعذيب يمارس على نطاق واسع^(٩٣). وأشار إلى أن مجموعة واسعة من أساليب التعذيب تُستخدم كما يُزعم في سياق أوامر الاعتقال بموجب أنظمة الطوارئ، وأنه قد استنتج من عدة عناصر أن التعذيب أصبح ممارسة اعتيادية تلجأ إليها قوات الشرطة والقوات المسلحة على حد سواء في سياق عمليات مكافحة الإرهاب^(٩٤).

١٥ - وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقهما إزاء المعدلات المرتفعة للعنف الذي تمارسه قوات الشرطة وقوات الأمن ضد المرأة في مناطق النزاع^(٩٥). وفي عام ٢٠٠٣، أعربت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان أيضاً عن قلقهما لإباحة العقوبة البدنية كتدبير تأديبي في المدارس^(٩٦) وفي السجون^(٩٧). وأشارت لجنة مناهضة التعذيب إلى إلغاء العقوبة البدنية بموجب القانون رقم ٢٣ الصادر في عام ٢٠٠٥^(٩٨). وفي عام ٢٠٠٧، أشار المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب إلى تلقي شكاوى مثيرة للقلق بشأن ممارسة العقوبة البدنية في السجون^(٩٩).

١٦ - وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها البالغ إزاء الادعاءات التي تفيد باستمرار حركة نمور تحرير تاميل إيلاام في عمليات الاختطاف وتجنيد الأطفال^(١٠٠). وأشارت منظمة اليونيسيف إلى استمرار تجنيد الأطفال أو إعادة تجنيدهم على أيدي حركة نمور تحرير تاميل إيلاام وحركة تاميليليا ماكال فيدوتالاي بوليكال^(١٠١). وأشار الأمين العام إلى استمرار كلتا الجماعتين في اختطاف الأطفال وشن هجمات مباشرة على المدنيين وإعاقة وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وحث اللجنة المتعددة الاختصاصات على تقديم تقرير عن ادعاءات تفيد بوجود عناصر في قوات الأمن التابعة للحكومة تساند التجنيد القسري للأطفال على أيدي فصائل كارونا التابع لتاميليليا ماكال فيدوتالاي بوليكال^(١٠٢).

١٧- وفي عام ٢٠٠٧، أشار المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب إلى أن الاكتظاظ الشديد في السجون وتقدم البنية التحتية في بعض مرافق السجون يفرضان ضغوطاً شديدة على الخدمات والموارد، مما يؤدي إلى المعاملة المهينة في بعض السجون^(١٠٣). ولاحظ المقرر الخاص، أن ظروف الاحتجاز في مراكز الشرطة أصبحت لا إنسانية فيما يخص الأشخاص المشتبه بهم الذين يُحتجزون لفترات تمتد من عدة أشهر إلى سنة. بموجب أوامر احتجاز تصدر عملاً بأنظمة الطوارئ^(١٠٤). وأعرب المقرر الخاص عن سروره لمراعاة التقيد الدقيق بفصل المحتجزات عن المحتجزين^(١٠٥). وأوصى بأن تضع سري لانكا آلية رصد مستقلة حقاً لزيارة جميع أماكن الاحتجاز وإجراء مقابلات مع المحتجزين على انفراد^(١٠٦). وطلبت لجنة مناهضة التعذيب، في ردها على الدولة في إطار إجراء المتابعة الذي وضعته في عام ٢٠٠٧، توضيح ما إذا كانت قد أنشئت وحدة تسجيل مركزية للمحتجزين وتأثير هذه الوحدة^(١٠٧).

١٨- وفي عام ٢٠٠٣، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها، كما أبرزته أيضاً مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين^(١٠٨)، إزاء الادعاءات المتكررة بشأن الاتجار بالبشر ولا سيما الأطفال^(١٠٩). ورحبت لجنة حقوق الطفل بقانون العقوبات (المعدل) رقم ٢٢ الصادر في عام ١٩٩٥، لكنها أعربت عن قلقها لأن التشريعات القائمة لا تُنفذ بصورة فعالة^(١١٠).

٣- إقامة العدل وسيادة القانون

١٩- أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لممارسة البرلمان قدر كبير من الرقابة على إجراء عزل القضاة^(١١١).

٢٠- وأشار المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب إلى توافر الكثير من العناصر الضرورية لمنع التعذيب ومكافحة الإفلات من العقاب^(١١٢). وفي عام ٢٠٠٦، رحبت المفوضية السامية بقيام الرئيس السريلانكي بتشكيل لجنة للتحقيق في حالات القتل خارج القضاء والاختفاء، لكنها أعربت عن قلقها لوجود عدة أوجه قصور تشوب النظام القانوني من شأنها أن تعوق فعاليته^(١١٣). ولاحظت أيضاً أن الكثير من التوصيات التي أصدرتها لجان تحقيق سابقة لم تنفذ بعد تنفيذاً تاماً وأنه لا يزال يلزم توفير آلية دولية أوسع لرصد انتهاكات حقوق الإنسان ومنعها في نهاية المطاف^(١١٤). وذكرت أن لدى سري لانكا الكثير من العناصر اللازمة لتوافر نظام وطني قوي للحماية في سياق النزاعات المسلحة وتدابير الطوارئ المتخذة لمكافحة الإرهاب، لكن ضعف سيادة القانون وانتشار حالات الإفلات من العقاب يثيران القلق^(١١٥).

٢١- وقال المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب إنه يجد ما يشجعه في وجود ٣٤ لائحة اتهام صدرت بموجب قانون التعذيب الصادر في عام ١٩٩٤، لكنه أبدى أسفه لأنها لم تفض حتى الآن سوى إلى ٣ إدانات. وأشار إلى أن ٨ حالات انتهت إلى صدور أحكام براءة، وأعرب عن قلقه كذلك إزاء طول مدة التحقيقات ووجود ادعاءات بحدوث تهديدات لمقدمي الشكاوى وضحايا التعذيب^(١١٦). وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان^(١١٧) والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً^(١١٨) عن شواغل مماثلة، ولاحظ المقرر الخاص كذلك أن الحكومة لم تحقق بفعالية في معظم حالات القتل السياسي وذلك لأسباب شتى منها عدم تمكن رجال الشرطة من الدخول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة نمور تحرير تاميل إيلاام^(١١٩).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كتب المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال رسالة إلى حركة نمور تحرير تاميل إيلام فيما يتعلق بادعاءات تفيده باعتقال الحركة لأفراد من الشرطة بعد توغّلهم في الإقليم الذي تسيطر عليه وذكر أنهم جاؤوا للقبض على متهم^(١٢٠). وأوصى المقرر الخاص المعني بمجالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، في جملة ما أوصى به، أن تبادر الحكومة وحركة نمور تحرير تاميل إيلام إلى إقامة اتصالات بين قوات الشرطة التابعة لهما وجعلها منتظمة^(١٢١).

٢٢- وفي عام ٢٠٠٥، أوصت لجنة مناهضة التعذيب بإجراء تحقيقات في أعمال التهريب والانتقام التي يتعرض لها الشهود وغيرهم ممن يريدون الإبلاغ عن التعذيب وسوء المعاملة^(١٢٢). وطلبت في عام ٢٠٠٧، توضيحاً بشأن صياغة مشروع قانون لحماية الشهود^(١٢٣). وأشارت منظمة اليونيسيف إلى احتمال وجود نوع من النقص في الإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة^(١٢٤) وهو يعزى أساساً إلى جملة أمور منها الخوف من الأعمال الانتقامية^(١٢٥).

٢٣- وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها للادعاءات التي تفيده بعدم التقيد بالضمانات القانونية الأساسية الخاصة بالأشخاص الذين تحتجزهم الشرطة^(١٢٦). وفيما يتعلق بالاحتجاز في إطار أنظمة الطوارئ، أشار المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بقلق بالغ إلى أن كثيراً من الضمانات القانونية الواردة في قانون الإجراءات الجنائية لا تنطبق^(١٢٧) أو يجري تجاهلها^(١٢٨). وبالإشارة إلى الآراء التي أبدتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في حالة تبين فيها وجود انتهاكات لأحكام المحاكمة العادلة، ردت سري لانكا بأن تنفيذ التوصيات سيكون مخالفاً للدستور ومتعارضاً مع استقلالية القضاء. وكان رد سري لانكا في حالة أخرى كُشف فيها عن حدوث انتهاكات للأحكام المتصلة بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين، أنها غير قادرة على إنفاذ التوصيات^(١٢٩) لأنها عندما أصبحت طرفاً في البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لم يكن من المتوخى آنذاك أن تمتد ولاية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لتشمل النظر في أي قرار صادر عن محكمة مختصة أو استعراضه أو التعليق عليه^(١٣٠).

٢٤- وأشار المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب إلى أن المحاكم لا تقبل الاعترافات التي تُنتزع بالتعذيب لكن تلك القاعدة لا تنطبق على المحتجزين بموجب أنظمة الطوارئ^(١٣١). وأصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رأياً يخص ١٣ شخصاً ينتمون إلى جماعة التاميل الإثنية يدعى أنهم تعرضوا للاعتقال وظلوا لعدة أشهر رهن الحبس الاحتياطي في عهدة القضاء بموجب أحكام قانون منع الإرهاب دون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم، قبل أن توجه إليهم تهم بموجب قانون منع الإرهاب ويجبرون على التوقيع على إفادات تدينهم، تحت التعذيب أحياناً، وهو ما يتعارض مع المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٣٢).

٢٥- وفي عام ٢٠٠٥، أوصت لجنة مناهضة التعذيب بإنشاء برنامج جبر وتوفير الموارد الكافية له^(١٣٣). ومع أن المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب رحّب بأحكام القضاء الصادرة عن المحكمة العليا والتي تقضي بجواز تحميل المسؤولية للدولة والأفراد على حد سواء عن دفع تعويضات لضحايا التعذيب، فقد أبدى أسفه الشديد لأنه بالنظر إلى صرامة معايير الإثبات التي تلزم مراعاتها في تلك الحالات، فإن ذلك لم يؤد إلى صدور المزيد من أحكام الإدانة عن المحاكم الجنائية^(١٣٤).

٢٦- وأعربت لجنة حقوق الطفل من جديد عن قلقها البالغ من أن السن الدنيا للمسؤولية الجنائية أدنى من اللازم^(١٣٥) وهو ما أشارت إليه أيضاً منظمة اليونيسيف^(١٣٦).

٤- حرية الدين أو المعتقد، والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٢٧- في عام ٢٠٠٥، أشارت المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد إلى جملة أمور منها الدرجة العالية من التسامح والوثام الديني وإلى احترام الحكومة بوجه عام لحرية الدين أو المعتقد. بيد أن التدهور الذي حدث مؤخراً على مستوى التسامح الديني وعدم اتخاذ الحكومة لإجراءات مناسبة قد أدّى إلى تدهور درجة احترام الدين أو المعتقد إلى مستوى غير مرض^(١٣٧). وذكر المقرر الخاص أن مشروع القانون المتعلق بتجريم "التحول للأخلاق من دين لآخر" ليس رداً مناسباً على التوترات الدينية^(١٣٨) ومن شأنه أن يفضي إلى انتهاكات للحق في حرية الدين أو المعتقد^(١٣٩).

٢٨- وفي عام ٢٠٠٣، أوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في جملة ما أوصت به، بأن تحمي سري لانكا تعددية وسائط الإعلام^(١٤٠) وأثارت شواغل تتعلق باستمرار الإبلاغ عن مضايقات للإعلاميين والصحفيين وبتجاهل السلطات المختصة أو رفضها لمعظم تلك الادعاءات^(١٤١). وفي عام ٢٠٠٥، أعربت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان عن قلقها إزاء الأوامر الإدارية الجديدة الصادرة فيما يتصل بتسجيل المنظمات غير الحكومية^(١٤٢).

٢٩- وفي عام ٢٠٠٢، أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء تدهور مستوى تمثيل المرأة في الحياة السياسية والعامة^(١٤٣). وأشارت التقييمات القطرية الموحدة لعام ٢٠٠٦ إلى انخفاض مستوى تمثيل المرأة أيضاً على مستويات صنع القرار في القطاعين العام والخاص^(١٤٤).

٥- الحق في العمل وفي شروط عمل عادلة ومواتية

٣٠- أعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها لأن الدستور لا يعترف صراحة بالحق في الإضراب ويفرض قيوداً على الحق في تشكيل النقابات^(١٤٥).

٣١- وفي عام ٢٠٠٢، أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها، إزاء المستوى المنخفض لمشاركة المرأة في المجال الاقتصادي والمعدل العالي للبطالة بين النساء والحماية غير الكافية للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي وعدم إنفاذ القوانين بصرامة لحماية النساء العاملات في مناطق تجهيز الصادرات^(١٤٦). وأعربت لجنة حقوق الطفل أيضاً عن قلقها إزاء النسبة المرتفعة للأطفال، بمن فيهم الأطفال الصغار جداً في السن الذين يعملون كخدم في المنازل أو في القطاع الزراعي أو في الشوارع أو في أماكن أخرى من القطاع غير الرسمي^(١٤٧).

٦- الحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشة لائق

٣٢- في عام ١٩٩٨، أعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن تقديرها للتقدم المحرز في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تشمل توفير الرعاية الصحية المجانية والإعانات الغذائية والمواد الغذائية التكميلية لفئات ضعيفة مستهدفة^(١٤٨)، لكنها أشارت إلى النسبة المرتفعة للسكان الذين يعانون من الفقر^(١٤٩). ولاحظت منظمة اليونيسيف أن سوء التغذية لدى الأمهات والأطفال، ووفيات المواليد، والفروق الكبيرة في الظروف الصحية والغذائية بين الأطفال الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالزراعات والمناطق الأشد فقراً، تمثل أكثر القضايا الصحية إلحاحاً في البلد^(١٥٠). وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء العدد المرتفع لحالات الإجهاض في ظروف غير آمنة ولأن الإجهاض لا يزال يعتبر جريمة باستثناء الحالات التي يجري فيها لإنقاذ حياة الأم^(١٥١).

٣٣- ومع أن ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً أشار إلى وجود منظمات كثيرة تتمتع بإمكانية الوصول الكامل في مجال المساعدة الإنسانية إلى مناطق العودة، فقد ذكر أن تلك الإمكانيات غير متاحة للجميع^(١٥٢). وأشارت منظمة اليونيسيف إلى أن وصول المساعدة الإنسانية محدود في بعض المقاطعات، وهو أمر من شأنه أن يعوق مباشرة قيام الوكالات الإنسانية بصورة منتظمة بتوفير الخدمات الأساسية للأطفال^(١٥٣).

٧- الحق في التعليم وفي المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع

٣٤- قالت لجنة حقوق الطفل إنها تجد ما يشجعها في الإصلاحات التي استُهلّت في مجال التعليم لكنها أعربت عن قلقها لأن تلك الإصلاحات لا تنفذ على نحو متسق^(١٥٤). وجاء في تقرير لليونسكو صدر في عام ٢٠٠٥ أن سري لانكا تمضي قدماً نحو توفير إمكانية الحصول على التعليم وجودة التعليم على حد سواء وأنها بصدد التصدي لمسألة الاستبعاد من التعليم التي تمس جماعة أطفال التاميل الذين يعيشون في مناطق زراعة الشاي في هذا البلد^(١٥٥). ولاحظت منظمة اليونيسيف أن انعدام الأمن وتقييد الحركة لا يزالان يؤثران في إتاحة فرص التعليم للأطفال. وأشارت إلى أن استخدام المدارس من قبل المشردين داخلياً، والتغيب عن الدراسة لفترات طويلة، إلى جانب حالات تعطل المدارس عن العمل خلال إعادة التوطين، قد أدى إلى جملة أمور منها زيادة عدد الأطفال المنقطعين عن الدراسة^(١٥٦).

٨- المهاجرون

٣٥- أشارت التقييمات القطرية الموحدة التي أُجريت في عام ٢٠٠٦ إلى ضرورة أن تتصدى الحكومة لمشكلة انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الاستغلال التي يواجهها العمال المهاجرون قبل رحيلهم وفي البلدان المستقبلة على حد سواء. وأشارت في جملة أمور إلى الاستغلال الذي تمارسه وكالات التشغيل/الوكلاء الفرعيون وإلى شروط العمل السيئة^(١٥٧). وكانت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قد أعربت عن قلقها في عام ٢٠٠٢، إزاء زيادة عدد النساء اللواتي يهاجرن ويجدن أنفسهن في حالات لا حول لهن فيها ولا قوة وكثيراً ما يتعرضن للإيذاء وأحياناً للموت^(١٥٨).

٩- المشردون داخلياً

٣٦- أشار تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صدر في عام ٢٠٠٧ إلى أن العدد الكلي للمشردين داخلياً قد بلغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ نحو ٥٠٣ ٠٠٠ شخص، وقدم التقرير معلومات عن التدابير المتخذة للقيام بتسجيل فردي للمشردين داخلياً على نطاق البلد^(١٥٩). وأشار ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً إلى أن سري لانكا قد عملت، بدعم حيوي من المجتمع الدولي، على إعادة تأهيل معظم ضحايا كارثة التسونامي التي وقعت في عام ٢٠٠٤، ليس ذلك فحسب، بل إنها بذلت أيضاً جهوداً كبيرة لمساعدة أولئك المشردين منذ تصاعد حدة الأعمال الحربية في عام ٢٠٠٦. بيد أنه أشار إلى وجود شواغل رئيسية من قبيل الأمن الشخصي للمشردين داخلياً ومدى توافر سبل كسب الرزق، مسلطاً الضوء على القيود التي تفرضها السلطات^(١٦٠).

١٠- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٣٧- أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري في عام ٢٠٠١، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٣، عن قلقهما إزاء قانون منع الإرهاب والقيود المفروضة في إطار أنظمة الطوارئ. وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية وبوجه خاص، ما يُزعم من تطبيق تلك القيود على نحو تمييزي على جماعة التاميل وغيرها من الفئات الإثنية. ورحبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان "بقرار صادر عن الحكومة" متسق مع اتفاق وقف إطلاق النار، يقضي بعدم تطبيق أحكام قانون منع الإرهاب. بيد أنها أشارت إلى أن قانون منع الإرهاب لا يزال قابلاً للإنفاذ قانوناً. وأعربت عن قلقها لأن استمرار وجود مثل ذلك القانون يتيح اعتقال الأشخاص بدون أمر قضائي ويسمح باحتجاز أشخاص لفترة مبدئية قدرها ٧٢ ساعة دون موثولهم أمام المحكمة ومن ثم لمدة تصل إلى ١٨ شهراً بمقتضى أمر إداري صادر عن وزير الدفاع^(١٦١).

ثالثاً - الإنجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات، والمعوقات

٣٨- أعرب المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب عن تقديره التام لما تواجهه الحكومة من تحديات ناشئة عن العنف والتراع الطويل الأمد مع حركة ثور تحرير تاميل إيلا^(١٦٢). ومع أن لجنة مناهضة التعذيب اعترفت أيضاً بصعوبة الحالة الناشئة عن التراع الداخلي المسلح، فقد أشارت إلى أنه لا يجوز التذرع بأي ظروف استثنائية لتبرير التعذيب^(١٦٣). وسلّمت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز العنصري بأن التراع المسلح في الشمال والشرق لم يوفر بيئة مواتية لتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بكل منها على نحو فعال وتام^(١٦٤). وفي عام ٢٠٠٧، أعربت المفوضية السامية عن دهشتها أيضاً لأن التركيز المباشر على مسائل متعلقة بالتراع، ومنها مسائل التمييز والاستبعاد وعدم المساواة بين الجنسين وحقوق العمال المهاجرين وحرية الصحافة، يطغى إلى حد كبير على مسائل أوسع نطاقاً تتعلق بحقوق الإنسان وتؤثر في المجتمعات كافة. وذكرت أن تلك التحديات ستظل قائمة قبل التوصل إلى أي تسوية سلمية وبعدها وهي تستحق تركيزاً أكثر وعناية أكبر^(١٦٥). وأشارت منظمة اليونيسيف إلى أن الاستجابة لمتطلبات الأسر والأطفال المشردين داخلياً من جراء تجدد التراع وكرثة التسونامي لا تزال تشكل تحدياً^(١٦٦). وأشار إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ إلى أن الإطار الإنمائي العشري للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦ يسلم بأن التحديات الرئيسية

المطروحة على صعيد التنمية تتمثل في ارتفاع معدل الفقر والفوارق الإقليمية والعمالة والفئات الضعيفة والمهمشة والعاملين في الزراعة^(١٦٧).

رابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

ألف - تعهدات الدولة

٣٩- ذكرت سري لانكا في تعهداتها أنها ستقوم، في جملة أمور، ببناء قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وباتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والتعاون مع هيئات رصد المعاهدات من خلال تقديم التقارير الدورية المقبلة في مواعيدها^(١٦٨).

باء - توصيات محددة للمتابعة

٤٠- طلبت لجنة مناهضة التعذيب أن تقدم سري لانكا، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، معلومات عن تنفيذ توصياتها^(١٦٩) المتعلقة بجملة أمور منها المسائل التالية: عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومفوضية الشرطة الوطنية؛ واحترام التدابير المتخذة لكفالة الضمانات الأساسية؛ ومعاينة جميع أماكن الاحتجاز بصورة منهجية؛ وإجراء تحقيقات فورية ونزيهة في جميع ادعاءات التعذيب والإفلات من العقاب؛ وكذلك الخطوات المتخذة لضمان ألا يواجه الأشخاص الذين يُبلّغون عن التعذيب وسوء المعاملة عمليات انتقام واختطاف وتهديد. وقدمت سري لانكا في عام ٢٠٠٦ ردوداً على إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب. وفي عام ٢٠٠٧، طلبت لجنة مناهضة التعذيب توضيحاً إضافياً بشأن عدد من المجالات التي لم تُقدم فيها معلومات كافية^(١٧٠). وإضافة إلى ذلك، أوصى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، في جملة ما أوصى به، بأن تضع الحكومة حداً لممارسة الإفلات من العقاب فيما يخص أعضاء فصيل كارونا التابع لتاميليلما مكال فيدوتالاي بوليكال؛ وأن تضمن اتصال المحتجزين بمحاميين في غضون ٢٤ ساعة من إلقاء القبض عليهم وأن تُخفض كثيراً فترة الاحتجاز لدى الشرطة بموجب أنظمة الطوارئ؛ وأن توفر نظاماً مستقلاً لتقديم الشكاوى في السجون؛ وأن تتخذ عدداً من التدابير المتصلة بظروف الاحتجاز^(١٧١). وأوصى المقرر الخاص أيضاً بتوفير مكتب ميداني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان تشمل ولايته رصد حالة حقوق الإنسان في البلد وتقديم المساعدة التقنية على حد سواء وبصفة خاصة في مجالات القضاء والشرطة وإصلاح السجون^(١٧٢).

٤١- وطلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن تقدم سري لانكا، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، معلومات تتعلق بردها على التعليقات الختامية للجنة المتصلة بتوصيتها بجعل الفصل الثالث من الدستور متوافقاً مع المادتين ٤ و ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالإشارة إلى حالات الطوارئ وعدم رجعية الجرائم الجنائية والتحقيقات والمحاکمات فيما يتعلق بادعاءات التعذيب وعمليات الخطف والحبس بصورة غير قانونية والإفلات من العقاب وحالات الاختفاء ومضايقة الإعلاميين والصحافيين^(١٧٣). وأرسلت الدولة ردها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وطلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان معلومات إضافية فيما يتعلق بالإفلات من العقاب وبطلبها السابق المتعلق بالدستور مشيرة إلى أن الردود المتلقاة لم تكن مكتملة^(١٧٤). وقدمت الدولة معلومات إضافية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧^(١٧٥).

٤٢ - وأوصى المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً بتعزيز اتفاق وقف إطلاق النار واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني^(١٧٦). كما أوصى بأن تتخلى الحكومة عن أي شكل من أشكال التعاون مع فصائل كارونا^(١٧٧)؛ وأن تُعطى تعليمات واضحة للشرطة بالتحقيق بحزم في جميع عمليات القتل^(١٧٨). وأوصى كذلك بأن ترفض حركة نمور تحرير تاميل إيلاام وتدين بشكل قاطع أي عملية قتل منسوبة إليها تنفي مسؤوليتها عنها^(١٧٩) وأن تمتنع عن انتهاك حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق المدنيين التاميل غير المنتسبين إلى الحركة^(١٨٠) وأن تحجم عن تقديم الأسلحة والتدريب لجماعات مثل العملاء المدنيين للجيش الشعبي ومنظمات الدفاع عن النفس، وعن تشجيعها لتلك الجماعات^(١٨١).

خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٤٣ - حدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، أربع نتائج متوقعة^(١٨٢). تتضمن المسائل الشاملة حماية حقوق الإنسان والبيئة وإدارة مخاطر الكوارث وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحقيق العدالة فيما يخص الفئات الضعيفة والعمل على إدماجها^(١٨٣). وقدمت منظمة اليونيسيف معلومات عن برامجها المتعلقة ببناء القدرات والتعاون^(١٨٤).

Notes

¹ Unless indicated otherwise, the status of ratifications of instruments listed in the table may be found in *Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General: Status as at 31 December 2006* (ST/LEG/SER.E.25), supplemented by the official website of the United Nations Treaty Collection database, Office of Legal Affairs of the United Nations Secretariat, <http://untreaty.un.org/>.

² The following abbreviations have been used for this document:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CPD	Convention on the Protection of Persons with Disabilities
OP-CPD	Optional Protocol to Convention on the Protection of Persons with Disabilities
CED	Convention on the Protection of Persons from Enforced Disappearance

³ Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime.

⁴ 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol, 1954 Convention relating to the status of Stateless Persons and 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.

⁵ Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field (First Convention); Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea (Second Convention); Convention relative to the Treatment of Prisoners of War (Third Convention); Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Convention); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II); Protocol additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III). For the official status of ratifications, see Federal Department of Foreign Affairs of Switzerland, at www.eda.admin.ch/eda/fr/home/topics/intla/intrea/chdep/warvic.html.

⁶ International Labour Organization Convention No. 29 concerning Forced or Compulsory Labour; Convention No.105 concerning the Abolition of Forced Labour, Convention No. 87 concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organize; Convention No. 98 concerning the Application of the Principles of the Right to Organize and to Bargain Collectively; Convention No. 100 concerning Equal Remuneration for Men and Women Workers for Work of Equal Value; Convention No. 111 concerning Discrimination in Respect of Employment and Occupation; Convention No. 138 concerning Minimum Age for Admission to Employment; Convention No. 182 concerning the Prohibition and Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour.

⁷ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 94(w). See also CAT/C/LKA/CO/2, para 18;

⁸ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions E/CN.4/2006/53/Add.1, para. 83.. See also CAT/C/LKA/CO/2, para 18

⁹ E/C.12/1/Add.24, 339

¹⁰ CAT/C/LKA/CO/2, para 18

¹¹ Special Representative of the Secretary-General on the situation of human rights defenders, E/CN.4/2006/95/Add.5, para. 1476.

¹² High Commissioner for Human Rights, Press release, Geneva, 15 January 2008.

¹³ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 24.

¹⁴ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 30.

¹⁵ HR Committee, 2003, Concluding Observations, CCPR/CO/79/LKA para. 7

¹⁶ Sri Lanka's voluntary pledge submitted in support of its candidacy to the membership of the HRC, New York, 10 April 2006, pp. 2-3 accessible at: <http://www.un.org/ga/60/elect/hrc/srilanka.pdf>

¹⁷ Press Statement by High Commissioner for Human Rights on Conclusion of her visit to Sri Lanka, Colombo, 13 October 2007

¹⁸ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 77.

¹⁹ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 25.

²⁰ United Nations Common Country Assessment on Sri Lanka, 2006, p. 21, available at <http://www.undg.org/docs/7622/Final%20CCA%20October%202006.zip> (accessed on 25 February 2008).

²¹ E/C.12/1/Add.24, para 324; CRC/C/15/ADD.207, para 7 (a) and 15; CCPR/CO/79/LKA, para 4.

²² Letter of 21 November 2007 by the Rapporteur for follow-up on conclusions and recommendations of CAT, http://www2.ohchr.org/english/bodies/cat/docs/35SriLanka_reminder280208.pdf

²³ A/HRC/7/70, para. 5.

²⁴ For the list of national human rights institutions with accreditation status granted by the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (ICC), see A/HRC/7/69, annex VIII, and A/HRC/7/70, annex I.

²⁵ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 61.

²⁶ E/C.12/1/Add.24, para 325; CAT/C/LKA/CO/2, para 3 (d).

²⁷ A/57/38 (PART I), para 277.

²⁸ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para.56.

²⁹ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para.57.

³⁰ CAT/C/LKA/CO/2, para 3 (e)

³¹ Report of the Secretary-General on children and armed conflict in Sri Lanka, 21 December 2007, S/2007/758. UNICEF submissions to the UPR on Sri Lanka, p. 3.

³² A/57/38 (PART I), para 269.

³³ CRC/C/15/ADD.207, para 48.

³⁴ UNICEF submissions to the UPR on Sri Lanka, p. 1. See also, United Nations Common Country Assessment on Sri Lanka, 2006, pp. 19-20, available at <http://www.undg.org/docs/7622/Final%20CCA%20October%202006.zip> (accessed on 25 February 2008).

³⁵ Letter from Permanent Mission of Sri Lanka dated 17 February 2006.

³⁶ The following abbreviations have been used in this document:

CERD - Committee on the Elimination of Racial Discrimination;
CESCR - Committee on Economic, Social and Cultural Rights;
HR Committee - Human Rights Committee;
CEDAW - Committee on the Elimination of Discrimination against Women;
CAT - Committee against Torture,
CRC - Committee on the Rights of the Child,
CMW - Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families.

³⁷ A/57/44, paras. 117-196.

³⁸ Report E/CN.4/1998/68/Add.2

³⁹ Report E/CN.4/2000/64/Add.1

⁴⁰ Special Rapporteur on freedom of religion or belief, E/CN.4/2006/5/Add.3.

⁴¹ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5.

⁴² Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6.

⁴³ UN RSG on IDPs, Press Release: "UN expert emphasizes sustainable and durable solutions for Sri Lanka's internally displaced persons", 27 December 2007.

⁴⁴ Special Rapporteur on freedom of religion or belief, E/CN.4/2006/5/Add.3, para. 7.

⁴⁵ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 1.

⁴⁶ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 4.

⁴⁷ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 9

⁴⁸ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 10.

⁴⁹ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 11.

⁵⁰ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 6.

⁵¹ UN RSG on IDPs, Press Release: "UN expert emphasizes sustainable and durable solutions for Sri Lanka's internally displaced persons", 27 December 2007.

⁵² The questionnaires included in this section are those which have been reflected in an official report by a special procedure mandate holder.

⁵³ See (i) report of the Special Rapporteur on the right to education (A/HRC/4/29), questionnaire on the right to education of persons with disabilities sent in 2006; (ii) report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants (A/HRC/4/24), questionnaire on the impact of certain laws and administrative measures on migrants sent in 2006; (iii) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children (A/HRC/4/23), questionnaire on issues related to forced marriages and trafficking in persons sent in 2006; (iv) report of the Special Representative of the Secretary-General on human rights defenders (E/CN.4/2006/95 and Add.5), questionnaire on the implementation of the Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms sent in June 2005; (v) report of the Special Rapporteur on the situation of human rights and fundamental freedoms of indigenous people (A/HRC/6/15), questionnaire on the human rights of indigenous people sent in August 2007; (vi) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially in women and children (E/CN.4/2006/62) and the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2006/67), joint questionnaire on the relationship between trafficking and the sent in July 2005; (vii) report of the Special Rapporteur on the right to education (E/CN.4/2006/45), questionnaire on the right to education for girls sent in 2005; (viii) report of the Working Group on mercenaries (A/61/341), questionnaire concerning its mandate and activities sent in November

2005; (ix) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/4/31), questionnaire on the sale of children's organs sent on July 2006; (x) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2005/78), questionnaire on child pornography on the Internet sent in July 2004; (xi) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2004/9), questionnaire on the prevention of child sexual exploitation sent in July 2003; (xii) report of the Special Representative of the Secretary-General on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises (A/HRC/4/35/Add.3), questionnaire on human rights policies and management practices.

⁵⁴ High Commissioner for Human Rights, Press release, Geneva, 15 January 2008. See also Press Statement by High Commissioner for Human Rights on Conclusion of her visit to Sri Lanka, Colombo, 13 October 2007.

⁵⁵ SMP 2008-9, p.76

⁵⁶ CCPR/CO/79/LKA, para 19. See also United Nations Common Country Assessment on Sri Lanka, 2006, pp. 21-22, available at <http://www.undg.org/docs/7622/Final%20CCA%20October%202006.zip> (accessed on 25 February 2008).

⁵⁷ ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, 2007, Geneva, Doc. No. 062007LKA111, para. 1.

⁵⁸ ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, 2007, Geneva, Doc. No. 062007LKA111, para. 1.

⁵⁹ Special Rapporteur on violence against women, A/HRC/7/6/Add.1, para. 471-472.

⁶⁰ E/C.12/1/Add.24, para 11.

⁶¹ CRC, 2003, Concluding Observations, CRC/C/15/Add.207, para. 25.

⁶² UNHCR submission to the UPR on Sri Lanka, p. 3, citing CERD/C/SR.1478, para. 334.

⁶³ CERD, 2001, Concluding Observations, CERD/C/SR.1478, para. 334.

⁶⁴ ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, 2005, Geneva, Doc. No. 092005LKA111, para. 1.

⁶⁵ ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, 2007, Geneva, Doc. No. 092007LKA111, para. 1.

⁶⁶ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 4.

⁶⁷ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 10.

⁶⁸ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para.5.

⁶⁹ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, page 2. para.1.

⁷⁰ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 3.

⁷¹ Rapporteur on freedom of expression, A/HRC/4/27/Add.1, para. 582, 583, 581, 584, 586, E/CN.4/2005/64/Add.1, para. 810

⁷² Rapporteur on freedom of expression, A/HRC/4/27/Add.1, 580. SRS human Rights Defenders, A/HRC/4/37/Add.1, para. 598.

⁷³ Rapporteur on freedom of expression, A/HRC/4/27/Add.1, 587, 588. E/CN.4/2005/64/Add.1, para.814, SRS human Rights Defenders, A/HRC/4/37/Add.1, para. 592, 593, 594, 595, 597, 599

⁷⁴ Rapporteur on freedom of expression, E/CN.4/2005/64/Add.1, para. 808.

⁷⁵ Rapporteur on freedom of expression, A/HRC/4/27/Add.1, 589- 595. E/CN.4/2005/64/Add.1, para. 811, 815. SRS human Rights Defenders, A/HRC/4/37/Add.1, para. 600, -603

⁷⁶ Special Rapporteur on summary, arbitrary and extrajudicial executions, E/CN.4/2006/53/Add.1, page 319-321.

⁷⁷ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 53.

⁷⁸ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 55.

⁷⁹ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para.54.

⁸⁰ CAT/C/LKA/CO/2, para 13.

⁸¹ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, A/HRC/4/20/Add.1, page 300-302.

⁸² Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.1, page 217-219.

⁸³ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.1 page 219.

⁸⁴ UN RSG on IDPs, Press Release: “UN expert emphasizes sustainable and durable solutions for Sri Lanka’s internally displaced persons”, 27 December 2007. See also UNDG, Resident Coordinators Annual Report Sri Lanka, 2006, p. 1.

⁸⁵ Special Rapporteur on summary, arbitrary and extrajudicial executions, A/HRC/4/20/Add.1, page 385-386.

⁸⁶ CAT/C/LKA/CO/2/Add.1, para 20.

⁸⁷ Letter of 21 November 2007 by the Rapporteur for follow-up on conclusions and recommendations of CAT, http://www2.ohchr.org/english/bodies/cat/docs/35SriLanka_reminder280208.pdf, responding to the Comments by Sri Lanka, CAT/C/LKA/CO/2/Add.1, para 20.

⁸⁸ Working Group on enforced or involuntary disappearances, A/HRC/7/2, page 73.

⁸⁹ Working Group on enforced or involuntary disappearances, A/HRC/7/2, para. 344.

⁹⁰ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 80.

⁹¹ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 89.

⁹² CAT/C/LKA/CO/2, para 12. See also CCPR/CO/79/LKA, para 9

⁹³ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 70. See also Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para.54.

⁹⁴ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 70.

⁹⁵ A/57/38 (PART I), para 286.

⁹⁶ Education Ordinance of 1939, CRC/C/15/Add.207, para 28-29.

⁹⁷ Ministry of Education in 2001, CCPR/CO/79/LKA, para 11.

⁹⁸ CAT/C/LKA/CO/2, para 3 (g).

⁹⁹ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 80.

¹⁰⁰ CAT/C/LKA/CO/2, para 17.

¹⁰¹ UNICEF submissions to the UPR on Sri Lanka, p. 3. See also UNDP, Human Development Report 2005, New York, 2005, p. 161.

¹⁰² Report of the Secretary-General on children and armed conflict in Sri Lanka, 21 December 2007, S/2007/758.

¹⁰³ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 80.

¹⁰⁴ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 84.

¹⁰⁵ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 86.

¹⁰⁶ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 94(w).

¹⁰⁷ Letter of 21 November 2007 by the Rapporteur for follow-up on conclusions and recommendations of CAT, http://www2.ohchr.org/english/bodies/cat/docs/35SriLanka_reminder280208.pdf

¹⁰⁸ UNHCR submission to the UPR on Sri Lanka, p. 1, citing, CCPR/CO/79/LKA para. 7.

¹⁰⁹ HR Committee, 2003, Concluding Observations, CCPR/CO/79/LKA, para. 14.

¹¹⁰ CRC/C/15/Add.207, para 47.

¹¹¹ CCPR/CO/79/LKA, para 16.

¹¹² Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 90.

¹¹³ High Commissioner for Human Rights, Press release, Geneva, 6 November 2006.

¹¹⁴ High Commissioner for Human Rights, Press release, Geneva, 6 November 2006.

¹¹⁵ Press Statement by High Commissioner for Human Rights on Conclusion of her visit to Sri Lanka, Colombo, 13 October 2007. See also Address of the High Commissioner for Human Rights to the Human Rights Council, 2nd session, 18 September 2006 and CCPR/CO/79/LKA, para 10.

¹¹⁶ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 51. See also para. 77.

¹¹⁷ CCPR/CO/79/LKA, para 9.

¹¹⁸ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 59. See also Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.1, page. 221-224

¹¹⁹ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 34.

¹²⁰ Special Rapporteur on the sale of children, E/CN.4/2006/67/Add.1, para. 131

- ¹²¹ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 36.
- ¹²² CAT/C/LKA/CO/2, para 15.
- ¹²³ Letter of 21 November 2007 by the Rapporteur for follow-up on conclusions and recommendations of CAT, http://www2.ohchr.org/english/bodies/cat/docs/35SriLanka_reminder280208.pdf
- ¹²⁴ See also Working Group on enforced or involuntary disappearances, A/HRC/7/2, para. 345 and CCPR/CO/79/LKA, para 10.
- ¹²⁵ UNICEF submission to the UPR on Sri Lanka, p. 3.
- ¹²⁶ CAT/C/LKA/CO/2, para 8.
- ¹²⁷ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 78.
- ¹²⁸ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 92.
- ¹²⁹ HR Committee adopted its views on 31 March 2005.
- ¹³⁰ A/62/40 (Vol. I)
- ¹³¹ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 40.
- ¹³² Working Group on Arbitrary Detention, E/CN.4/2006/7/Add.1, page 33-36.
- ¹³³ CAT/C/LKA/CO/2, para 16.
- ¹³⁴ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 65.
- ¹³⁵ CRC/C/15/Add.207, para 51.
- ¹³⁶ UNICEF submission to the UPR on Sri Lanka, p. 2.
- ¹³⁷ Special Rapporteur on freedom of religion, E/CN.4/2006/5/Add.3, para. 109.
- ¹³⁸ Special Rapporteur on freedom of religion, E/CN.4/2006/5/Add.3, para. 121.
- ¹³⁹ Special Rapporteur on freedom of religion, E/CN.4/2006/5/Add.3, para. 122.
- ¹⁴⁰ CCPR/CO/79/LKA, para 17.
- ¹⁴¹ CCPR/CO/79/LKA, para 18.
- ¹⁴² SRSG on HRD, E/CN.4/2006/95/Add.5, para. 1480.
- ¹⁴³ A/57/38 (Part I), para 278-279.
- ¹⁴⁴ United Nations Common Country Assessment on Sri Lanka, 2006, p. 5, available at <http://www.undg.org/docs/7622/Final%20CCA%20October%202006.zip> (accessed on 25 February 2008).
- ¹⁴⁵ E/C.12/1/Add.24, para 17
- ¹⁴⁶ A/57/38 (Part I), para 290.
- ¹⁴⁷ CRC/C/15/Add.207, para 49.
- ¹⁴⁸ E/C.12/1/Add.24, para 4.
- ¹⁴⁹ E/C.12/1/Add.24, para 15.
- ¹⁵⁰ UNICEF submission to the UPR on Sri Lanka, p. 5.
- ¹⁵¹ CCPR/CO/79/LKA, para 12.
- ¹⁵² UN RSG on IDPs, Press Release: “UN expert emphasizes sustainable and durable solutions for Sri Lanka’s internally displaced persons”, 27 December 2007.
- ¹⁵³ UNICEF submission to the UPR on Sri Lanka, p. 4. See also, Report of the Secretary-General on children and armed conflict in Sri Lanka, 21 December 2007, S/2007/758.
- ¹⁵⁴ CRC/C/15/Add.207, para 42-43.
- ¹⁵⁵ UNESCO, Education For All Global Monitoring Report 2005, Paris, 2004, p. 53.
- ¹⁵⁶ UNICEF submissions to the UPR, p. 4.
- ¹⁵⁷ United Nations Common Country Assessment on Sri Lanka, 2006, p. 15, available at <http://www.undg.org/docs/7622/Final%20CCA%20October%202006.zip> (accessed on 25 February 2008).
- ¹⁵⁸ A/57/38 (PART I), para 292-293.
- ¹⁵⁹ UNHCR, Global Appeal Report 2008-2009, Strategies and Programmes, Geneva, 2007, p. 237-238.
- ¹⁶⁰ UN RSG on IDPs, Press Release: “UN expert emphasizes sustainable and durable solutions for Sri Lanka’s internally displaced persons”, 27 December 2007.

¹⁶¹ CCPR/CO/79/LKA, para 13.

¹⁶² Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 13.

¹⁶³ CAT/C/LKA/CO/2, para 4

¹⁶⁴ A/56/18, para 323; A/57/38 (Part I), para 273; CRC/C/15/Add.207, para 3 and 8.

¹⁶⁵ Press Statement by High Commissioner for Human Rights on Conclusion of her visit to Sri Lanka, Colombo, 13 October 2007

¹⁶⁶ UNICEF submission to the UPR on Sri Lanka, p. 4.

¹⁶⁷ United Nations Development Assistance Framework (UNDAF) – Sri Lanka 2008-2012, p. 4, available at <http://www.undg.org/docs/8494/UNDAF-2007.pdf>.

¹⁶⁸ Sri Lanka's voluntary pledge submitted in support of its candidacy to the membership of the HRC, New York, 10 April 2006, pp. 2-3 accessible at: <http://www.un.org/ga/60/elect/hrc/srilanka.pdf>

¹⁶⁹ In the original document CAT make reference to recommendations contained in paragraphs 6, 7, 8, 11, 12 and 15 of its concluding observations, para 21.

¹⁷⁰ Letter of 21 November 2007 by the Rapporteur for follow-up on conclusions and recommendations of CAT, http://www2.ohchr.org/english/bodies/cat/docs/35SriLanka_reminder280208.pdf, sent in response to CAT/C/LKA/CO/2/Add.1, 22 November 2006.

¹⁷¹ Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 94.

¹⁷² Special Rapporteur on the question of torture, A/HRC/7/3/Add.6, para. 94 (y). See also, Special Rapporteur on summary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 73.

¹⁷³ Annual Report HR Committee, A/62/40 (Vol. I).

¹⁷⁴ A/62/40 (Vol. I).

¹⁷⁵ CCPR/CO/79/LKA/Add.1

¹⁷⁶ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 71-73.

¹⁷⁷ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 74. See also para. 75.

¹⁷⁸ Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 76. See also 77-79.

¹⁷⁹ Special Rapporteur on summary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 84

¹⁸⁰ Special Rapporteur on summary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 85

¹⁸¹ Special Rapporteur on summary executions, E/CN.4/2006/53/Add.5, para. 86

¹⁸² United Nations Development Assistance Framework (UNDAF) –Sri Lanka 2008-2012, pp. 5-7, available at <http://www.undg.org/docs/8494/UNDAF-2007.pdf>.

¹⁸³ United Nations Development Assistance Framework (UNDAF) –Sri Lanka 2008-2012, pp. 5-7, available at <http://www.undg.org/docs/8494/UNDAF-2007.pdf>.

¹⁸⁴ UNICEF submission to the UPR on Sri Lanka, pp. 5-6.